رقم الوارد: 676
التاريخ 2021/05/25
مصرف دمشق للأوراق المالية

محضر اجتماع

الهيئة العامة غير العادية

لشركة بنك قطر الوطني- سورية ش.م.س.ع.

شركة مساهمة مغفلة سورية عامة

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين في شركة بنك قطر الوطني – سورية ش.م.س.ع. لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية في تمام الساعة العاشرة صباحاً من يوم الثلاثاء الموافق لـ 2021/05/25 في قاعة الأمويين – فندق الشام بدمشق، والتي تم نشرها في النشرة الإلكترونية للصحف المحلية وفق عدد المرات المحدد وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، بتاريخ 2021/04/29 و 2021/05/1 و 2021/05/02 وفقاً للشكل التالي:

1. الموقع الرسمي لصحيفة الوطن العدد رقم 3471 – 3472.
2. الموقع الرسمي لصحيفة تشرين العدد رقم 276 – 277.

وبناءً على الكتاب رقم (362/OG/CEO/21) تاريخ 2021/04/29 الموجه إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، والكتاب رقم (602/OC/CEO/21) تاريخ 2021/04/29 الموجه إلى مصرف سورية المركزي، والكتاب رقم (361/OG/CEO/21) 2021/04/29 الموجه إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لإبلاغهم الدعوة المذكورة وتسمية مندوب عنهم لحضور الاجتماع.

عقدت الهيئة العامة غير العادية للشركة اجتماعها الأول في الزمان والمكان المحددين في الدعوة وذلك بحضور عدد من المساهمين الذين يحملون أسهماً بالأصالة وعددها(110725511 سهم) وتشكل ما نسبته 73.82% وأسهم بالوكالة وعددها (4193814) سهماً وتشكل ما نسبته 2.80% من رأسمال الشركة، حيث يكون مجموع الأسهم الممثلة بالاجتماع (114919325) سهم تشكل ما نسبته76.61% (وفق جدول الحضور المرفق).

كما حضر هذا الاجتماع السيدين هيثم الحسين وربا عساف مندوبين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب كتاب التكليف رقم (2491/7736) تاريخ 2021/5/19 كما حضر كل من السادة علي شمالي وريم محمد ونادر المنصور مندوبين عن السادة مصرف سورية المركزي بموجب كتاب التكليف رقم (16/2741/ص) تاريخ 2021/5/17 ، كما حضر كل من السيد أحمد القصار والآنسة وعد عقيل مندوبين عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب كتابهم رقم(619/ص-إ.م) تاريخ 2021/05/10

وحضر الاجتماع السيد مجد الدين الشهوان مدقق حسابات الشركة.

كما حضر كل من السادة أعضاء مجلس الإدارة السيد يحيى أحمد وبصفته مناب عن السيد إسماعيل محمد مندني العمادي والسيدة رغد معصب وبصفتها منابه عن السيد محمد عبد العزيز الأصمخ والسيد محمد باسل هدايا وبصفته مناب عن السيد سالم عنزان النعيمي والسيد ليون زكي وبصفته مناب عن السيد وليد موريس عبد النور والسيد ماهر زين وبصفته مناب عن السيد يوسف علي درويش. كما حضر الرئيس التنفيذي للبنك السيد نضال غضيان النصراوين.

حيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توافرت من حيث إصدار الدعوة ونشرها وحضور مساهمين بأكثر من النصاب الذي يوجبه قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وتمثيل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمندوب عنها، وتمثيل مصرف سورية المركزي بمندوب عنه، وتمثيل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بمندوب عنها فإن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده.

بعد أن تنازل كافة الحضور عن الشروط الشكلية للدعوة، بدأت الهيئة العامة غير العادية أعمالها.

عملاً بأحكام المادتين 181 و1/182 من قانون الشركات ترأس الجلسة نائب رئيس مجلس الإدارة السيد يحيى أحمد حيث قام بتسمية كل من السيدين نبيل ظماط والياس حنوش مراقبي تصويت للجلسة والمحامي رامي الحسن مدون لوقائع الجلسة.

ومن ثم بدأ بتناول النقاط التي جاء عليها جدول الأعمال التالي:

1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن العام 2020 وخطة العمل للسنة المالية 2021، ومناقشته والمصادقة عليه.

2-سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن الدورة المالية عن عام 2020، ومناقشته والمصداقة عليه.

3-مناقشة البيانات المالية للسنة المالية 2020 والمصادقة عليها.

4- اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة.

5-اتخاذ القرار بخصوص مقترح مجلس الإدارة بزيادة رأس المال عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة المحققة كما في 2020/12/31 وبما يعادل 10% من رأس المال المدفوع بالكامل ليصبح رأس مال البنك 16.5 مليار ليرة سورية وتوزيع هذه الأسهم المجانية بنسبة 10% الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين وتعديل النظام الأساسي أصولاً بعد الحصول على الموافقات اللازمة.

6-المصادقة على تعويضات وبدلات أعضاء مجلس الإدارة لعام 2020.

7-إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة.

8-عرض تعيين عضو مجلس إدارة جديد ممثل مصرف التوفير.

9- انتخاب مدقق الحسابات لعام 2021 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاته.

10- الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة.

11-المصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني- سورية وبنك قطر الوطني ش.م.ع.ق.

أولاً-سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2020 وخطة العمل للسنة المالية 2021 ومناقشته والمصادقة عليه:

تلا السيد نائب رئيس مجلس الإدارة تقرير مجلس الإدارة المقدم للهيئة العامة الذي تضمن عرضاً شاملاً لأعمال البنك في السنة المالية المنصرمة 2020، وخطة العمل للسنة المالية 2021.

تمكن البنك خلال عام 2020 من مواجهة مختلف التحديات المحلية والإقليمية والتي استمر تأثيرها السلبي على الاقتصاد بشكل عام، بالإضافة إلى جائحة كورونا وما تبعها من ظروف استثنائية مر بها العالم أجمع، حيث شكلت الجائحة اختباراً حقيقياً لمدى جاهزية البنك وآلياته المتبعة في اتخاذ القرارات ومقدرته على المحافظة على استمرارية العمل والأنشطة ووفائه بالتزاماته اتجاه العملاء ومختلف الأطراف ذات العلاقة.

وعلى الرغم من هذه الظروف الاستثنائية والمتغيرة، كان البنك على أتم الجاهزية التي تطلبت قدراً هاماً من المرونة والتكيف مع المستجدات اليومية والتي استوجبت متابعة حثيثة للمخاطر من أجل الحد من آثارها وإدارة التحديات بكفاءة واقتدار.

علاوة على ذلك ، تمكن البنك من إطفاء المبلغ المتبقي من الخسائر المدورة والبالغ /66,894,938/ ليرة سورية وتحقيق نتائج إيجابية بخطى ثابتة مدفوعةً بإدارة حصيفة لجميع المخاطر وممارسات الحوكمة الرشيدة التي تعد نهجاً متكاملاً وشاملاً لإدارة وتنظيم بيئة العمل وتطوير الأعمال وتنفيذ العمليات ووضع إجراءات الرقابة الداخلية، الأمر الذي يحدث فرقاً جوهرياً على صعيد نجاح البنك واستدامته على المدى الطويل.

حيث بلغت الأرباح غير المحققة 134.3 مليار ليرة سورية، وباستبعاد هذه الأرباح، فقد حقق البنك أرباحاً صافية بعد الضريبة تجاوزت 3.7 مليار ليرة سورية مقابل 1.8 مليار ليرة سورية في العام السابق، أي ما نسبته 106%.

ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى تحقيق نمو في إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 81% مقابل نمو في إجمالي المصاريف التشغيلية بنسبة 41%.

ورغم ازدياد حدة المنافسة في القطاع المصرفي واستمرار الظروف الاقتصادية القاسية، فقد استطاع البنك تعزيز تواجده حيث ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 158%، كما ازدادت ثقة العملاء بالبنك الأمر الذي انعكس على نمو الودائع بنسبة 80% حيث بلغت إجمالي الودائع 49.9 مليار ليرة سورية في نهاية العام مقابل 27.7 مليار ليرة سورية في نهاية العام السابق.

إضافة لما سبق، فقد استمر البنك بالمحافظة على قاعدته الرأسمالية المتينة وتدعيمها حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 313.8% وهي الأعلى في القطاع المصرفي، كما بلغت نسبة السيولة 296% وهي تفوق النسب المحددة من مصرف سورية المركزي.

والتزاماً باستراتيجية البنك، عملت الإدارة التنفيذية بدعم من مجلس الإدارة على تعزيز إدارة المخاطر ومراجعة السياسات والإجراءات وتبسيطها دون الإخلال بالجوانب الرقابية، بالإضافة إلى تحسين مؤشر الكفاءة التشغيلية والذي بلغ 31% خلال عام 2020 مقابل 48% لعام 2019.

انطلاقاً من إدراك أهمية تعزيز قدرة البنك على التعامل مع أية ظروف ضاغطة، فقد تم اعتماد خطط مدروسة لعام 2021 تمتاز بالمرونة وفق التغيرات الاستثنائية وتتوخى أقصى درجات الحيطة واليقظة أساسها ترشيد الإنفاق وزيادة كفاءة استخدام الموارد واستغلال أفضل فرص العمل والاستثمار، حيث تعتمد الخطة بشكلٍ أساسي على:

- المحافظة على جودة المحفظة ومتابعة الديون غير العاملة.
- تحسين مؤشر الكفاءة من خلال ضبط وترشيد النفقات التشغيلية.
- المحافظة على الموظفين المتميزين والعمل على استقطاب أفضل الكفاءات والاستمرار في تطبيق خطط تدريبية شاملة لكافة المجالات المصرفية.
- تعزيز وتحسين الدخل من غير الفوائد.
- العمل على تحسين الحصة السوقية في مجال التسهيلات الائتمانية وودائع العملاء.

بعد المناقشة ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مجلس الادارة.

ثانياً- سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن الدورة المالية عن عام 2020 ومناقشته والمصادقة عليه:

تقدم السيد مجد الدين الشهوان بتقريره حول تدقيق البيانات المالية والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2020، وبيان الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

وخلص تقرير مدقق الحسابات إلى عدالة البيانات المالية من كافة النواحي الجوهرية المقدمة من مجلس الإدارة وإلى توافقها مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كما أكد التقرير على انسجام البيانات المالية للبنك مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والمتطلبات القانونية والتشريعية ذات الصلة وأوصى الهيئة العامة بقبول الميزانية والحسابات وتقرير مجلس الإدارة.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مدقق الحسابات

ثالثاً- مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية 2020 والمصادقة عليها:

عرض السيد رئيس الهيئة العامة البيانات المالية والحسابات الختامية للبنك حيث تقدم الرئيس التنفيذي للبنك – السيد نضال النصراوين بتحليل مفصل عن نتائج الأعمال لعام 2020 وما رافقه من ظروف خارجية وتحديات كبيرة وغير مسبوقة نتجت عن جائحة فيروس كورونا العالمية، حيث شهد الاقتصاد العالمي لعام 2020 انكماشاً غير مسبوق بحدته وشموليته منذ تسعة عقود، إذ امتد ذلك إلى تعطيل العملية الإنتاجية لفترات طويلة وإلى فرض إغلاقات واتباع التباعد الاجتماعي وأدى إلى تراجع كبير في الانفاق الاستهلاكي والاستثماري الخاص والطلب على قطاعات الخدمات المباشرة.

وكان الأثر الاقتصادي الأسوأ للجائحة خلال النصف الأول من العام السابق، وبدأ تركيز الحكومات على الانفاق الصحي لتقليل الخسائر البشرية وهنا أصبح الزيادة في الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية والإعانات الاجتماعية.

وهنا كان الدور الهام لمصرف سورية المركزي وجهودهم المبذولة لتجاوز تلك الظروف الاستثنائية بتوجيه المصارف العاملة باتباع وتبني الإرشادات الصحية الصادرة عن الحكومة، بالإضافة إلى المحافظة على متانة وتماسك القطاع المصرفي بإصدار تعليمات لتأجيل الأقساط لمحفظة القروض دون التأثير على تصنيف العملاء.

ومع استمرار وتزايد العقوبات الاقتصادية على سورية أيضاً، كان لهذه الأمور أن أدت إلى تراجع كبير في أرباح القطاع المصرفي بسبب انخفاض صافي إيرادات الفوائد والرسوم والعمولات، بالمقابل زيادة في حجم مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة، إلى جانب ضعف فرص الإقراض وتراجع جودة المحافظ وارتفاع كلفة المخاطر.

ومن أهم إنجازات عام 2020، بأن حقق البنك صافي أرباح بعد الضريبة والمخصصات واستبعاد أرباح تقييم مركز القطع البنيوي تجاوزت 3.72 مليار ليرة سورية مقارنة بصافي أرباح مقدارها 1.8 مليار ليرة سورية لعام 2019.

كما ارتفعت حقوق الملكية بمقدار 138 مليار ليرة سورية وبمعدل 187% حيث بلغت 286.4 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2020، وبلغت نسبة كفاية رأس المال 313.8%.

في حين نمت أرصدة ودائع العملاء بمعدل 80% حيث بلغت 49.9 مليار ليرة سورية في نهاية العام.

وتطبيقاً للمعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية، تم استدراك مخصصات إضافية بقيمة 113.2 مليون ليرة سورية، علماً أنه لم يتم تعثر أي عميل من عملاء التسهيلات الائتمانية خلال عام 2020، حيث بلغت نسبة الديون غير العاملة 40.75% وبنسبة تغطية 103%.

بلغت نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى ودائع العملاء 25.2%، كما تجاوزت نسبة السيولة بالليرات السورية 52% وبكافة العملات 296%.

كما عرض السيد الرئيس التنفيذي الوضع التنافسي للبنك مقارنة مع القطاع المصرفي في سورية.

أوضح السيد رئيس الهيئة العامة أن نتائج الحسابات الختامية تشير إلى تحقيق البنك لأرباح وقدرها 3721348270 ل.س ثلاث مليارات وسبعمائة وواحد وعشرين مليون وثلاثمائة وثمانية وأربعون ألفاً ومائتان وسبعون ليرة سورية.

سأل المساهم الدكتور عمر الحسيني عن مخصص القروض وخطة البنك لزيادة المنتجات المصرفية والتوسع الجغرافي، كما سأل الدكتور وليد الأحمر عن ارتفاع حجم الموجودات وحجم المحفظة الائتمانية وعن زيادة رأسمال البنك. سأل السيد جهاد كبة عن القيمة الدفترية لقيمة السهم، كما سأل السيد ابراهيم طرحها عن الخطط الاستثمارية للبنك وامكانية قيامه باستثمارات تجاري كما سأل عن جدوى منح القروض، كما سأل المهندس خليل ابراهيم عن الديون المتعثرة وامكانية تحصيلها

أجاب السيد الرئس التنفيذي عن تساؤلات السادة المساهمين وأوضح لجميع الاستفسارات فعلى سبيل المثال أن البنك تمكن من تخفيض الديون المتعثرة وفق ما هو مبين في تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية، أوضح السيد الرئيس التنفيذي أن القوانين والأنظمة النافذة لا تسمح للمصارف بالقيام بأي استثمار خارج الأعمال المصرفية وأن من أساسيات عمل المصارف هو منح القروض. حيث أوضح أن زيادة رأسمال المصرف واجهتها صعوبات الظروف التي تمر بها سورية وخارج عن إرادة المصرف حيث يشير السعر السوقي للسهم يدل على نجاح الاكتتاب كما أوضح أن المصرف يتابع موضوع القروض المتعثرة حيث أوضح لاجراءات وزارة العدل والتنسيق مع مصرف سورية المركزي.

رابعاً- اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة:

تم تكوين احتياطي قانوني للعام 2020 بمبلغ /405,090,453/ ل.س فقط أربعمائة وخمسة مليون وتسعون ألفاً وأربعمائة وثلاثة وخمسون ليرة سورية، حسب أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، كما تم تكوين احتياطي خاص لعام 2020 بمبلغ /405,090,453/ ل.س فقط أربعمائة وخمسة مليون وتسعون ألفاً وأربعمائة وثلاثة وخمسون ليرة سورية، حسب أحكام المادة 97 من قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002.

وكل من مبالغ الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص يعادل 10% من قيمة الأرباح الصافية قبل الضريبة وبعد استبعاد أرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي وفق ما ورد في البيانات المالية لعام 2020 في الإيضاح رقم (21).

خامساً- اتخاذ القرار بخصوص مقترح مجلس الإدارة بزيادة رأس المال عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة المحققة كما في 2020/12/31 وبما يعادل 10% من رأس المال المدفوع بالكامل ليصبح رأس مال البنك 16.5 مليار ليرة سورية وتوزيع هذه الأسهم المجانية بنسبة 10% الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين وتعديل النظام الأساسي أصولاً بعد الحصول على الموافقات اللازمة:

بين رئيس الجلسة أن مجلس الإدارة اقترح زيادة رأس مال البنك من خلال ضم جزء من الأرباح المحققة المشار إليها في ميزانية 2020 وخاصة بعد أن تم إطفاء ما بقي من خسائر مدورة وأن النسبة المقترحة لزيادة رأس المال هي 10% من رأس مال البنك المدفوع بالكامل على أن يتم تدوير المبلغ المتبقي من الأرباح ضمن الأرباح المتراكمة المحققة

وقد خاطب البنك الجهات الرقابية للحصول على الموافقات اللازمة لإدراج هذا البند ضمن جدول الأعمال والتي اكدت على ضرورة الحصول على الموافقات اللازمة لجهة رفع رأسمال البنك ولا سيما أن البت النهائي بالموضوع يعود إلى مجلس النقد والتسليف وان تنفيذ ذلك لابد له من استكمال موافقات الجهات الرقابية ذات الاختصاص وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.

وبعد المناقشة ولدى طرح الامر للتصويت وافقت الهيئة بالإجماع على رسملة الأرباح وتعديل النظام الأساسي للبنك بزيادة رأسمال الشركة بمقدار مليار وخمسمائة مليون ليرة سورية ليرة سورية عبر ضم جزء من الأرباح (أسهم منجانية) لزيادة رأسمال البنك ليصبح رأسمال البنك ستة عشر مليار وخمسمائة مليون ليرة سورية وبالتالي تعديل المادة 8 من النظام الأساسي للبنك.

سادساً- المصادقة على تعويضات وبدلات أعضاء مجلس الإدارة لعام 2020:

بين رئيس الجلسة أنه ووفق ما جاء في نص المادة 2/156 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 تحدد الهيئة العامة للشركة بدلات الحضور والمزايا الأخرى لأعضاء مجلس الإدارة في ضوء نشاط الشركة وفعاليتها وأن بدلات حضور السادة أعضاء مجلس الإدارة في معرض ممارستهم لأعمالهم وحضور اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه بلغت /**53,889,045**/ ليرة سورية كتعويضات حضور دون أن يكون ضمن هذه المبالغ أي مكافآت مالية لأي من السادة أعضاء مجلس الإدارة.

وبعد المناقشة تمت الموافقة على بدلات الحضور وفق ما ورد في البيانات المالية في الإيضاح رقم (29) والمتعلق بالمصاريف التشغيلية الأخرى والإيضاح رقم (32) والمتعلق بالتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

سابعاً- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة:

عرض السيد رئيس الجلسة موضوع إبراء ذمة مجلس إدارة الشركة والرئيس التنفيذي وممثلي الشركة بضوء المناقشات التي جرت لكافة التقارير وحسابات النتائج المالية والميزانية الختامية للشركة.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم للسنة المالية 2020.

ثامناً- عرض تعين عضو مجلس إدارة جديد ممثل مصرف التوفير:

عرض السيد رئيس الجلسة أن عضو مجلس الإدارة مصرف التوفير قام باستبدال الممثل عنه في مجلس إدارة البنك وذلك عملاً بأحكام المادة 4/139 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 "يمكن للشخص الاعتباري تبديل ممثله أو ممثليه بموجب كتاب خطي يرسل لمجلس الإدارة." وقد تم تسمية السيدة رغد معصب بدلاً من السيدة هيفاء يونس.

وأوضح السيد رئيس الهيئة العامة إلى أنه تم الحصول على موافقة السادة مصرف سورية المركزي بخصوص العضو الجديد بعد استكمال الوثائق اللازمة والإجراءات المتبعة وفق أحكام دليل الحوكمة والقوانين والأنظمة ذات الصلة وتم لاحقاً ايضاح المهام الموكلة إليه كعضو جديد في مجلس الإدارة سعياً إلى مشاركته في دعم وتطوير أعمال المصرف والاستفادة من خبراته لتحقيق ذلك.

كما توجه السادة رئيس وأعضاء المجلس للسيدة هيفاء يونس بالشكر على الجهود المبذولة من قبلها خلال فترة توليها منصب نائب رئيس المجلس.

تاسعاً- انتخاب مدقي الحسابات لعام 2021 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاته:

عملاً بأحكام المادتين /168/ و/185/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011، وأحكام القانون رقم 33 لعام 2009 الناظم لمهنة المحاسبين القانونيين، طالب مجلس الإدارة عدد من مدققي الحسابات لترشيح أنفسهم للقيام بتدقيق حسابات الشركة، حيث تقدم السيد مجد الدين الشهوان مرشحاً وحيداً لذلك.

وبعد المناقشة، وبالتصويت وافقت الهيئة العامة على انتخاب السيد مجد الدين الشهوان مدققاً لحسابات الشركة للسنة المالية 2021 وفوضت مجلس الإدارة بالتعاقد معه، وتحديد تعويضاته.

عاشراً- الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة.

أوضح السيد رئيس الهيئة العامة أن نص الفقرة رقم /4/ من المادة رقم /152 /من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 الناظم لأحكام وأنواع الشركات جاء صراحة على أنه " لا يجوز لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو للأشخاص المكلفين بتمثيل الشركة أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة لشركتهم أو يتعاطوا تجارة مشابهة أو منافسة لها إلا أذا حصلوا على ترخيص يجدد كل سنة "

ونظراً ان عدد من أعضاء مجلس الإدارة يقومون بممارسة نشاط مشابه لنشاط شركة بنك قطر الوطني_ سورية في مجال القطاع المصرفي داخل سورية وخارجها على سبيل المثال بنك التوفير كعضو في مجلس الإدارة ، فكان لابد

من الحصول على الترخيص اللازم من الهيئة العامة ورفع الحظر المفروض على أعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة بموجب أحكام المادة المشار إليها أعلاه.

وبعد المناقشة وبالتصويت وافقت الهيئة العامة بالترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة.

الحادي عشر – المصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني– سورية وبنك قطر الوطني ش.م.ع.ق:

أوضح السيد رئيس الجلسة انه تم ارسال نص الاتفاقية إلى مصرف سورية المركزي للحصول على الموافقات النهائية اللازمة لتجديد واستمرار تقديم الاستشارات مع الشريك الاستراتيجي سابقاً ولم يرد إلى المصرف أي رد من المركزي بهذا الخصوص ونظراً لضرورة استمرار تقديم الاستشارات بشكل مجاني عن عام 2021–2022 وبعد استمرار تنازل المستشار عن كامل الرسوم والتعويضات والنفقات التي يستحقها مقابل الاستشارات الفنية والادارية المقدمة منه الى شركة بنك قطر الوطني – سورية خلال المدة المشار إليها ووفق أحكام الاتفاقية وبدء العمل بها وهذه الاتفاقية تشمل قيام المستشار بتقديم عدة خدمات إدارية واستشارية للبنك منها الخدمات التالية:

1) المساعدة في مراجعة ومتابعة الاستراتيجيات وتطبيقها.
2) تقديم المساعدة اللازمة لتمكين البنك من إعداد التقارير المالية والادارية داخلياً وخارجياً، وذلك من خلال البيانات والمعلومات التي يقوم البنك بتزويدها للمستشار.
3) المشاركة في وضع خطط العمل والموازنات حسب التوجه العام للبنك سنوياً على الأقل دون الإخلال باستقلالية البنك.
4) تقديم المشورة عند رسم السياسات والانظمة الداخلية والقرارات.
5) تقديم المشورة في الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية ومدى توافق القرارات المتعلقة بالائتمان وبرامج المخاطر مع الصلاحيات المحددة من قبل مجلس ادارة البنك حسب التوجه العام للمستشار وبما لا يتعارض مع النظام الأساسي المعتمد للبنك ، وأحكام القوانين والأنظمة النافذة في الجمهورية العربية السورية.
6) الاستشارات المتعلقة بالرقابة والامتثال والتدقيق، وتقديم المشورة في الخدمات المتعلقة بتقنية المعلومات والعمليات والتسويق والمنتجات المصرفية وخدمات الموارد البشرية والتطوير والتدريب.
7) يحق للبنك طلب استشارات أخرى إضافة إلى الاستشارات المذكورة أعلاه في سبيل قيام البنك بممارسة الإدارة الجيدة، ذلك بناء على طلب مجلس الإدارة أو الجهة الإشرافية في سورية.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على المصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني– سورية ش.م.س.ع وبنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق).

وبانتهاء جدول الأعمال اختتمت الهيئة العامة غير العادية أعمالها في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2021/05/25.

مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

مندوب مصرف سورية المركزي

مندوب هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

مراقب التصويت

مراقب التصويت

رئيس الهيئة العامة غير العادية

مدون وقائع الجلسة

صورة طبق الأصل
٢٥ أيار ٢٠٢١